إدارة
التواصل

صنـــــــدوق النقـــــــد الدولـــــــي

بيان صحفي رقم 13/216
للنشر الفوري
18 يونيو 2013

صندوق النقد الدولي
واشنطن العاصمة، الرقم البريدي 20431
الولايات المتحدة الأمريكية

المجلس التنفيذي يستكمل مراجعته السادسة لأداء موريتانيا في إطار "التسهيل الائتماني الممدد"
ويوافق على صرف 16.9 مليون دولار

استكمل المجلس التنفيذي لصندوق النقد الدولي اليوم مراجعته السادسة والأخيرة لأداء موريتانيا الاقتصادي بموجب برنامجها المدعم باتفاق في إطار "التسهيل الائتماني الممدد"[1]. ويتيح هذا القرار لموريتانيا سحب مبلغ نهائي يعادل 11.04 مليون وحدة حقوق سحب خاصة (ما يعادل 16.9 مليون دولار أمريكي).

وكان المجلس التنفيذي قد وافق على عقد اتفاق مع موريتانيا في مارس 2010 بقيمة تعادل 77.8 مليون وحدة حقوق سحب خاصة (حوالي 120% من حصة عضويتها في الصندوق)، ويمكن الاطلاع على المعلومات ذات الصلة في البيان الصحفي رقم 10/89.

وعقب المناقشة التي أجراها المجلس التنفيذي، أدلت السيدة نعمت شفيق، نائب المدير العام ورئيس المجلس بالنيابة، بالبيان التالي:

"ظل أداء موريتانيا قويا في ظل البرنامج المدعم بموارد "التسهيل الائتماني الممدد" في الفترة 2012-2013. وقد استثمر هذا الأداء ما تحقق من نشاط اقتصادي قوي، وتمكن من احتواء التضخم وتحقيق المزيد من التقدم في ضبط أوضاع المالية

[1] جاء "التسهيل الائتماني الممدد" ("Extended Credit Facility" – "ECF") ليحل محل "تسهيل النمو والحد من الفقر" (Poverty Reduction and Growth Facility" – "PRGF") باعتباره أداة الصندوق الرئيسية لتقديم الدعم المالي متوسط الأجل للبلدان منخفضة الدخل عن طريق زيادة الموارد التمويلية المتاحة لها، وتطبيق شروط أيسر للحصول عليها، وتوخي مرونة أكبر فيما يتصل بمواصفات تصميم البرامج الاقتصادية، ومراعاة المزيد من التبسيط والتركيز في الشرطية المصاحبة لهذه البرامج. ويُقدَّم التمويل حاليا من خلال التسهيل الائتماني الممدد بسعر فائدة صفري، مع فترة سماح مدتها خمس سنوات ونصف السنة وأجل استحقاق نهائي مدته عشر سنوات (http://www.imf.org/external/np/exr/facts/ecf.htm). ويجري الصندوق مراجعة لمستوى أسعار الفائدة على كل تسهيلاته التمويلية الميسرة مرة كل عامين.

العامة. وسمحت السياسات الاقتصادية الكلية الصائبة ببناء المزيد من الهوامش الوقائية على مستوى المالية العامة واحتياطيات النقد الأجنبي في عام 2012. ورغم أن الآفاق المتوقعة مواتية، فإن الاقتصاد يظل معرضا للتأثر بصدمات معدلات التبادل التجاري مع استمرار مستويات الفقر والبطالة المرتفعة.

" ويمثل الاستمرار في تدابير التقشف المالي مطلبا حيويا للحفاظ على استمرارية أوضاع المالية العامة. وفي هذا الصدد، نرحب بالجهود المبذولة لاحتواء فاتورة الأجور، والتقدم المحرز لإلغاء الدعم على الوقود، والتحسينات المدخلة على دعم الغذاء الموجه إلى المستحقين. كذلك هناك مساحة أوسع للحركة بفضل زيادة تعبئة الإيرادات، بما في ذلك إيرادات قطاع التعدين. وبفضل الجهود المبذولة لزيادة النفقات الرأسمالية لا سيما من خلال الموارد المحلية أو الخارجية المقدمة بشروط ميسرة، سيتسنى كذلك الحفاظ على استمرارية أوضاع المالية العامة.

"وسيساعد التزام السلطات باستخدام أذون الخزانة قصيرة الأجل لإدارة السيولة على الوقاية من المخاطر التضخمية وتعزيز فعالية السياسة النقدية. وسيسهم تعزيز إجراءات الرقابة والتنظيم في التصدي للمخاطر المحيطة بالقطاع المالي، كما سيساعد إزالة القروض المتعثرة القديمة من الميزانيات العمومية في البنوك على تحويل الجهاز المصرفي إلى قاطرة للنمو. ومع زيادة الشفافية والمرونة في سوق النقد الأجنبي، سوف يتيسر دور سعر الصرف كأداة لامتصاص الصدمات.

"وبالنسبة للمستقبل، تتمثل أهم التحديات أمام موريتانيا في الحفاظ على معدلات نمو مرتفعة، والعمل على تحقيق نمو أشمل. وهناك حاجة لبذل جهود من أجل تنويع مصادر النمو بشكل أفضل، وذلك بتحسين مناخ الأعمال للسماح بتنمية القطاع الخاص. وستساعد المدونتين الجديدتين للاستثمار والصفقات العمومية على تشجيع استثمارات القطاع الخاص. وسيؤدي ضمان معاملة الموارد غير المتجددة معاملة ملائمة إلى دعم صياغة سياسة المالية العامة مع حماية هوامش الأمان المالي الوقائية. كذلك سيساعد إصلاح قطاع الكهرباء ومؤسسات القطاع العام على الحد من المخاطر التي تتعرض لها المالية العامة.

"ونثني على السلطات لنجاحها في استكمال البرنامج المدعم بموارد "التسهيل الائتماني الممدد" ومدته ثلاث سنوات، ولالتزامها بالحفاظ على استقرار الاقتصاد الكلي ومواصلة الجهود لتنفيذ جدول أعمالها المعني بالإصلاح الهيكلي الشامل."